برنامج الأغذية العالمي | Programme Alimentaire Mondial | World Food Programme | Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، ٤ - ٦/٢/١٩٩٨

البرامج القطرية

البند ٦ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/98/6*
13 January 1998
ORIGINAL: ENGLISH

*reissued for technical reasons

غواتيمالا ١٩٩٨-٢٠٠٢

الموجز

المرجو من **المجلس** أن يصادق - في إطار البرنامج القطري المقترح، وبشرط توافر الموارد - على مبلغ ١٥,٧ مليون دولار للأنشطة الأساسية، ومبلغ ٤,١ مليون دولار للأنشطة التكميلية. ويشمل مبلغ الـ ١٥,٧ مليون دولار، ٨,٩ مليون دولار تمثل مخصصات للمشروعات الجارية المجازة. وقد ألزمت الحكومة نفسها بالمساهمة بمبلغ ٣٨,٩ مليون دولار للأنشطة الأساسية. وتصل مجموعة المستفيدين من **البرنامج** من أنشطة البرنامج الأساسي ٧٠٠ ١٢٢ مستفيد مباشر في المتوسط في كل سنة.

وغواتيمالا من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التي خرجت مؤخرا من حرب أهلية دامت ٣٦ سنة. ووقعت اتفاقية سلام في نهاية ١٩٩٦، ويعيش ٨٠ في المائة من السكان تحت حد الفقر، بينما تصل نسبة الفقر المدقع بينهم إلى ٦٠ في المائة، ومؤشرات الصحة والتعليم من بين أكثر المؤشرات انخفاضا في أمريكا اللاتينية. وتصل إيرادات الحكومة من الضرائب الآن إلى ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعندما اجتمعت المجموعة الاستشارية المعنية بغواتيمالا في بروكسل في أوائل عام ١٩٩٧، التزم مجتمع المانحين بمساعدة غواتيمالا في جهودها لبناء مجتمع جديد. ووعدت هذه الجماعة بالمساهمة بمبلغ ١,٩ بليون دولار في عملية السلام، بشرط أن تلتزم الحكومة باتفاقية السلام. وأن تتعهد بإصلاح نظام الضرائب للحصول على إيرادات لتغطية تكاليف الاستثمارات الاجتماعية. وعندما عقدت الجماعة الاستشارية اجتماعا ثانيا في غواتيمالا في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٧، أعلن أن ٢٨ في المائة من هذا المبلغ قد صرف بالفعل. وأعلن ممثلو الجهات المانحة عن نيتهم في مواصلة عملية السلام.

وسوف تركز استراتيجية البرنامج القطري على تحسين الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاجية، وإقامة البنيات الأساسية الاجتماعية والإنتاجية والتنمية البشرية من خلال مساعدة النساء والأطفال. وستقدم المعونة الغذائية إلى أشد الأسر فقراً في المناطق التي عانت أكثر من غيرها من القتال والتدهور البيئي. فهذه الأسر تمارس زراعة الكفاف في مساحات زراعية صغيرة أجهدها الاستغلال الجائر (ما بين ٠,٣ هكتار - ١ هكتار).

وسوف يكون للتنسيق مع **وكالات الأمم المتحدة الأخرى** والجهات المانحة الثنائية أولوية متقدمة. وقد وقع الاختيار على غواتيمالا بوصفها واحدة من أوائل الدول التي سيعد على أساسها إطار **الأمم المتحدة** للمعونة الإنمائية. ويعتمد هذا البرنامج على مشاركة المجتمعات المحلية، مع مشاركة **وكالات الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فإن وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفإن المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:	J.F. Conway	رقم الهاتف: 6513-2207
منسق عمليات غواتيمالا:	A. Kapoor	رقم الهاتف: 6513-2041

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

التركيز الاستراتيجي: الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

١- عرض مخطط الاستراتيجية القطرية لغواتيمالا على **المجلس التنفيذي** في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧. وقد أيد **المجلس** الاستراتيجية الواردة في هذه الوثيقة وأوصى بمراعاة ما يلي عند صياغة البرنامج القطري (أ) التركيز على أشد المجموعات تعرضاً للخطر، (ب) وضع وتطبيق مؤشرات لتقدير نتائج الأنشطة. كما طلب **المجلس** أن تبذل الحكومة جهودها لضمان استمرارية أنشطة البرنامج على المدى الطويل، بأن تخصص موارد نظيرة كافية. وتركز الاستراتيجية المقترحة على أن تخصص مساعدات **البرنامج** أساساً إلى الحد من الفقر المدقع، وتشجيع إنتاج الأغذية بصورة مستمرة وتنظيم استغلال الموارد الطبيعية. ومن المتوقع أن يساهم ذلك في عملية السلام وفي المصالحة الوطنية، وتشمل هذه الاستراتيجية تحليلات خاصة بالجنسين بالنسبة لجميع أنشطة البرنامج بهدف زيادة سلطة المرأة في اتخاذ القرار في مجتمعاتها المحلية. ويغطي البرنامج القطري فترة ٥ سنوات، ويساير بشكل عام الدورة البرامجية **لوكالات الأمم المتحدة** الأخرى، أما بالنسبة للفترة من ١٩٩٦ – ٢٠٠٠، فإن البرنامج القطري سيعدل ليساير الدورة التخطيطية لحكومة غواتيمالا.

الفقراء الجوعى: أولويات تلبية احتياجاتهم

٢- تُصنف غواتيمالا من بين بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، حيث يتوقف المؤشر العام للأمن الغذائي للأسرة عند ٨٠,٩. وطبقاً لآخر مسح اقتصادي واجتماعي (١٩٩٧)، فإن ٨٠ في المائة من سكانها البالغ عددهم ١٠,٥ مليون نسمة يعيشون تحت حد الفقر بينما تصل نسبة الفقر المدقع بينهم إلى ٦٠ في المائة. ودخل الفرد ٣٤٠ ١ دولاراً[١] (البنك الدولي، ١٩٩٥). أما نصيب الفرد من الحبوب الأساسية في السنة فهو ١٦٩ كيلوغراما. وطبقا لخطة الحكومة للتنمية الاجتماعية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، فإن الاستثمارات الاجتماعية ستتجه نحو المناطق التالية التي ترتفع فيها مؤشرات الفقر ارتفاعا حاداً، وهي المنطقة ١ التي تضم: دوتونى كابان، كويش، جالابا، باجافيراباز، جوتيابا. والمنطقة ٢ التي تضم: هويهوى تنجانو، بيتين، سان ماركوس، سولولا، كوتيزال تنانجو، شيمال تنانجو، شيكويمولا. والمنطقة ٣ التي تضم: فيراباز العليا، سوشى بيكوير. المنطقة ٤ التي تضم: ريتالهولى. وتخصص الميزانية الحكومية ١,٦ في المائة للتعليم، و٠,٨ في المائة للصحة من الناتج المحلى.

إطار الأمن الغذائي، الفقر، التعرض للخطر

٣- وضعت عملية السلام نهاية لـ ٣٦ عاماً من الحرب الأهلية. وأعادت أعدادا هائلة من اللاجئين الغواتيماليين إلى بلادهم. وبدأت هذه العائلات – مع مجموعات النازحين – تستقر في مجتمعاتها القديمة أو في المناطق الجديدة التي وفرتها لها الحكومة. ولكن الفقر وانعدام الأمن الغذائي أصبحا أمورا هيكلية وارتبطت بمعدلات البطالة العالية في غواتيمالا. كما أن انخفاض الأجور والانخفاض الشديد في الإنتاجية سمتان مميزتان لليد العاملة في غواتيمالا، ويرجع ذلك

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يذكر غير ذلك، وكان الدولار الأمريكي الواحد يساوى ٦,٠٦ كويتزال في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧.

إلى انخفاض معدلات التعليم وضعف منجزات قطاع التعليم ونقص قدرات نظام التدريب المهني في البلاد. وقد تبين من آخر مسحين اجتماعيين – ديموغرافيين أجراهما المعهد الوطني للإحصاء في ١٩٨٦ – ١٩٨٧و١٩٨٩، أن ٣٥ في المائة من الأيدي العاملة لم تدخل أي مدارس، وأن ٢٥ في المائة من السكان القادرين على العمل لم يكملوا تعليمهم الابتدائي. كما تبين أن ٥٠ في المائة من الأيدي العاملة تعمل في الزراعة المعيشية في مساحات صغيرة، تتميز بانخفاض الإنتاج عن المستوى اللازم لتلبية الاحتياجات الغذائية لمن يزرعونها. كما يتسم توزيع الأراضي بالتفاوت، فهناك: ٦٥ في المائة من مساحة الأراضي يملكها ٢,٢ في المائة من السكان، كما أن المرأة لا تملك سوى أقل من ١٠ في المائة من هذه المساحات.

٤- ويستكمل الكثير من المزارعين دخلهم بالهجرة المؤقتة إلى المناطق التي تنتج محاصيل نقدية. وهناك الكثير من الأسر في المناطق الريفية ترأسها نساء. كما أن ٢٥ في المائة من مجموع النساء، يشكل جزءا من القوة العاملة، أو يعملن أساساً في القطاع غير الرسمي. وهذه المساهمة الملموسة من جانب المرأة في الأنشطة الزراعية، والتي تتمثل أحيانا في العمل لمدة ١٥ ساعة في اليوم الواحد، لا تحظى بالاعتراف أو التسجيل الكامل. ونسبة الأمية بين النساء في غواتيمالا تصل إلى ٥٦ في المائة (مقابل ٣٨ في المائة بين الرجال) لتمثل بذلك أعلى نسبة للأمية في أمريكا اللاتينية. وفي المناطق الريفية، تصل نسبة الأمية إلى ٧٧ في المائة، ويتسع الفارق بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض مستوى التعليم لدى السكان الأصليين في المناطق الريفية يشكل واحدة من أخطر المشكلات في غواتيمالا. فطبقا لتعداد السكان عام ١٩٩٤ فإن ٨١,٨ من مجموع السكان الأميين ينتمون إلى هذه الفئة.

٥- أما أوضاع التغذية فهي مسألة تثير قلقا بالغا. وفي عام ١٩٩٥، أعلن المعهد الوطني للإحصاء أن معدل الوفيات بين الأطفال بلغ ٥٧ طفلا من بين كل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، بينما بلغت نسبة الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة ٧٩ طفلا بين كل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء. وسوء التغذية هو السبب الثالث للوفيات (أكثر من ٥ في المائة) وهو يرتبط بالأمراض المعوية، والالتهاب الرئوي. وفي عام ١٩٩٥ تبين من المسح الصحي الذي أجرى على الأطفال والأمهات أن ٢٦,٦ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد (نقص الوزن بالنسبة للعمر) و ٤٩,٧ في المائة من سوء التغذية المزمن (نقص الطول بالنسبة للعمر)، و ٣,٣ في المائة من نقص الأغذية الحاد (نقص الوزن بالنسبة للطول). وتعانى النساء من سوء التغذية، كما يتضح من انخفاض أوزان المواليد. ففي عام ١٩٩٠، كان ١٤ في المائة من المواليد أقل من الوزن الطبيعي عند الولادة، وهي نسبة تأتى في المرتبة الرابعة من حيث ضخامتها فى أمريكا اللاتينية.

٦- وفي عام ١٩٩٢ أجرى مسح على استهلاك الأغذية تبين منه أن متوسط الحصة الغذائية اليومية للمواطن في غواتيمالا لا يفي بالحد الأدنى من الطاقة وفيتامين (ألف) والحديد. فمتوسط الاستهلاك اليومي للفرد من السعرات الحرارية هو ٢ ٠٤٧، مقابل ٢ ٢٢٥ على الأقل كحاجة ضرورية. أما بالنسبة لنقص فيتامين (ألف)، فإن البيانات التي تم الحصول عليها من استقصاء وطني عن العناصر الغذائية الدقيقة، الذي أجرته **منظمة اليونيسيف** و**الاتحاد الأوروبي** **ووزارة الصحة** عام ١٩٩٥، فقد تبين أن ١٥,٨ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص فيتامين (ألف). أما عن مجموعات السكان الأصليين فتتميز بارتفاع معدلات زيادة السكان (أعلى من المتوسط الوطني وهو ٢,٨ في المائة). ونتيجة لذلك فإن مشكلات انعدام الأمن الغذائي أكثر حدة بين هذه المجموعات تحديدا.

٧- تدهورت الظروف البيئية خلال الأعوام الثلاثين الماضية نتيجة التفاعل بين عدة عوامل اجتماعية، واقتصادية وثقافية. ومن أهم مشكلات البيئة قطع الأشجار، وتآكل التربة، وتلوث الهواء. وتشير التقديرات إلى أن المعدل السنوي

لقطع الأشجار في غواتيمالا يصل إلى ٥ في المائة من مجموع الغطاء الحرجي، وأن ٤٥ في المائة من مساحة المزارع قد تآكلت.

٨- ونظرا للعوامل الجغرافية، المناخية، فإن غواتيمالا معرضة للكوارث الطبيعية من حين لآخر، تخسر فيها الكثير من الأرواح والممتلكات وإنتاج الأغذية. كما أن وجود ظاهرة "النينو" في هذا الجزء من أمريكا الجنوبية، يسبب اختلافات مناخية دورية، محدثا كوارث طبيعية مثل الجفاف والفيضانات.

٩- تتحدد أسعار الحبوب في الأسواق بفعل الاحتكارات. ويعتمد صغار المنتجين على الوسطاء في بيع إنتاجهم. وقد فشلت المؤسسات الوطنية التي أنشئت لتنظيم أسعار الحبوب في مهمتها في الماضي. ويجرى الآن إنشاء مؤسسات أخرى مثل، غرفة الزراعة الوطنية، وهي في وضع يسمح لها بأن تلعب دورا مهما في تسويق المنتجات الزراعية.

استراتيجيات الحكومة للأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتخفيف وطأة الكوارث

١٠- تضع خطة الحكومة للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ الإطار الأساسي لسياسات تخفيف وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. وهي تحدد سلسلة من الالتزامات الأساسية لتيسير المصالحة الوطنية، ومكافحة الفقر، ودعم الاستثمارات في الأنشطة الإنتاجية، ووفاءً بهذا الالتزامات وضعت الحكومة في عام ١٩٩٧ شبكة وطنية للأمن الغذائي والتغذية، وهي الشبكة المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذية. وتتكون هذه الشبكة من نواب الوزراء في الوزارات المعنية ويرأسها نائب رئيس الجمهورية. وهناك أيضاً وحدة فنية ملحقة بالشبكة هي **المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذية**.

١١- تعتبر السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذية جزءا من سياسة الحكومة الاجتماعية لضمان التنمية البشرية المتكاملة. فهي جزء من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر تنفذ في إطار خطة التنمية الاجتماعية للفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٠. وتضع هذه السياسة المبادئ الرئيسية لأهداف واستراتيجيات الحكومة ومؤسساتها، وتركز على تحسين الظروف المعيشية للسكان بطريقة مستمرة ومثمرة. وتنفذ الآليات التي وضعتها الحكومة لتحويل الموارد إلى أشد السكان فقرا بواسطة صناديق للتنمية الاجتماعية مثل **صندوق الاستثمارات الاجتماعية**، و**الصندوق الوطني للسلام**، وصندوق التنمية الغواتيمالى للسكان الأصليين.

١٢- وترد سياسة الحكومة بالنسبة للمساواة بين الجنسين ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ في خطة التنمية الاجتماعية، وهي السياسة التي تدعو للمساواة بين الجنسين، وإتاحة الفرصة أمام المرأة للحصول على جميع أنواع الموارد.

سياسات الحكومة في مجال المعونة الغذائية

١٣- أدمجت الحكومة المعونة الغذائية في خططها الإنمائية، بهدف التوجه نحو أشد المجموعات فقراً في القطاعات الرئيسية مثل التغذية المدرسية، ودعم تغذية الأمهات والأطفال، وإنتاج الأغذية بصورة مستمرة. وأعطيت لبرامج ومشروعات المعونة الغذائية اعتمادات خاصة في الميزانية. وحثت الحكومة **البرنامج** على دراسة شراء السلع محليا وتحويل المعونة إلى نقد كوسيلتين للحد من تكاليف الإمداد، وضمان كميات كافية من الأغذية الأساسية المحلية، وتحفيز الإنتاج المحلي، وضمان توافق الحصص الغذائية مع العادات الاستهلاكية للسكان المحليين.

الصلة بمذكرة الاستراتيجية القطرية

١٤- التزمت وكالات **الأمم المتحدة** العاملة في غواتيمالا بدعم الجهود التي تبذل لبناء جسر بين مجتمع مقاتل ومجتمع يسعى إلى التنمية البشرية المتكاملة. ويتضح ذلك في مذكرة الاستراتيجية القطرية، فقد حددت الحكومة أربعة مجالات لها أولوياتها في الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠، تعتبر جزءا من مذكرة الاستراتيجية القطرية التي اعتمدت في فبراير/شباط ١٩٩٦. وتتجه هذه الأولويات نحو تنفيذ اتفاقية السلام: (١) دعم تسريح المقاتلين السابقين واستيعاب النازحين، (٢) التنمية البشرية الكاملة لمحاربة الفقر وضمان الأمن الغذائي لجميع السكان، (٣) الاستثمار في التنمية الإنتاجية الدائمة، (٤) تعزيز وتحديث مجتمع ديمقراطي يكفل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية بصورة كاملة. ويحقق البرنامج القطري الأولويات المنصوص عليها في (١)، (٢)، (٣).

برامج الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية التي تعالج الجوع والفقر

١٥- هناك العديد من وكالات **الأمم المتحدة** ومصارف التنمية والوكالات الثنائية، والمنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى معالجة مشكلات الفقر والجوع في غواتيمالا. وتساعد المنظمات غير الحكومية المجموعات الضعيفة من خلال مشروعات للتنمية الزراعية، والبنيات الأساسية، والتعمير والأنشطة الإنتاجية، وتدريب المجموعات النسائية.

تقدير أنشطة البرنامج الجارية والسابقة

١٦- خلال الفترة من يوليو/تموز ١٩٧١ حتى سبتمبر/أيلول ١٩٩٦، بلغ مجموع مساعدات **البرنامج** ما يقرب من ١٥٦ مليون دولار، أغلبها (١٠٠ مليون دولار) قُدم ابتداء من ١٩٨٥. كما شمل دعم تنفيذ المشروعات بنودا غير غذائية تجاوزت قيمتها ٢,٥ مليون دولار. ومنذ عام ١٩٩١، كان التركيز على دعم الأنشطة الإنتاجية للمجموعات النسائية، وصيانة الموارد الطبيعية، وإصلاح البنيات الأساسية، والتغذية المدرسية.

فعالية وكفاءة توجيه المعونة الغذائية إلى الفقراء الجوعى، وبخاصة النساء

١٧- كانت المعونة الغذائية في إطار المشروعات المعانة من **البرنامج** مؤثرة في زيادة توافر الأغذية والحصة اليومية اللازمة من هذه الأغذية للأسر التي تعانى من انعدام الأمن الغذائي التي تعيش في أشد المناطق فقراً من غواتيمالا. ولاشك أن التحول في مساعدات **البرنامج** من دعم الطوارئ إلى أنشطة أكثر تعقيدا في مجال التنمية البشرية وإنتاج الأغذية، سمح ببدائل أكثر استمرارية، وزاد من حضور ومشاركة المرأة في عملية التنمية. فالمرأة الآن تُشكل ٤٢ في المائة من مجموع المستفيدين. والهدف هو زيادة هذه النسبة إلى أن تصل إلى مستوى التزامات البرنامج تجاه المرأة. وقد أدمجت القضايا التالية في جميع مشروعات **البرنامج**: (أ) المساواة في الحصول على الموارد، (ب) مراقبة توزيع الأغذية، (ج) المشاركة في جميع جوانب تصميم المشروعات وتنفيذها، (د) أعمال الرصد والتقييم باستخدام بيانات خاصة بالجنسين لتحديد مدى مشاركة المرأة. ولاشك أن الدعم التقني ومشاركة أفراد المجتمع المحلي في إدارة الموارد يزيد من فرص استمرارية الأنشطة في مجال الزراعة وصيانة الموارد الطبيعية. والمشروع غواتيمالا ٢٥٨١ (التوسع الأول) - "ترويج وإنشاء المشروعات الخاصة بالجمعيات النسائية في المناطق الريفية" حقق تقدماً كبيراً في

تدريب النساء وتنمية مهاراتهن الريادية. ومع ذلك، فإن ٣٤ في المائة فقط من المستفيدين من المشروع قد وصلوا الآن إلى درجة من الاكتفاء الذاتي لتشغيل مواردهم الذاتية. أما بالنسبة للمشروع غواتيمالا ٢٧٠٥ (التوسع الثاني) – "تقديم المساعدات لتلاميذ المدارس الإبتدائية والمجموعات الضعيفة"، فمن الصعب تحديد قابليته للاستمرار حيث أنه يرتبط بمدى المساهمة الإنتاجية للمستفيدين في المجتمع مستقبلا.

الفاعلية والكفاءة في الاستعداد لمواجهة نقص الأغذية المرتبط بالكوارث والتخفيف من حدته

١٨- تتعرض غواتيمالا كثيرا للأعاصير والزلازل والجفاف والفيضانات وثورات البراكين. وفي عام ١٩٩٧، أنشأت الحكومة وحدة تنسيق وطنية للتخفيف من حدة الكوارث، بهدف منع الأضرار والتخفيف منها، ولتقديم مساعدات الإغاثة على وجه السرعة. وحلت هذه الوحدة التي يشرف عليها وزير الدفاع محل **اللجنة الوطنية للطوارئ** وأرست أسس منهج مؤسسي أكثر تكاملاً، مع التركيز الفني على الأنشطة المتعلقة بالوقاية من الكوارث.

تجارب الجهات الأخرى المانحة للمعونة الغذائية، والشركاء الذين يدعمون الأهداف والتدخلات المماثلة لأهداف وتدخلات البرنامج

١٩- تراجعت المعونة الغذائية لغواتيمالا في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت من مستواها المرتفع الذي اقترب من ٢٠٠ ٠٠٠ طن سنويا في منتصف الثمانينات إلى أقل من ٦٠ ٠٠٠ طن عام ١٩٩٦. وأصبحت الجهات المانحة تقدم مساهماتها عادة من خلال المنظمات غير الحكومية. وهناك جزء كبير من هذه المعونة الغذائية يتحول إلى نقد للحصول على الأموال اللازمة لأنشطة تماثل تلك التي يساعدها البرنامج، مثل مساعدة المجموعات الضعيفة، وحماية البيئة، والتنمية الريفية، والبنية الأساسية. وكانت التجارب في هذه المجالات إيجابية. وهناك تنسيق مع أهم الشركاء. ونظرا للقدرات المحدودة للوكالات الحكومية النظيرة، فإن المنظمات غير الحكومية أصبحت مُطالبة بوضع آليات منفصلة للتنفيذ، والرصد والتقييم، لم يكتب لها الاستمرار بمجرد أن ينتهي الدعم الذي تقدمه الجهة المانحة.

نتائج التجارب السابقة للبرنامج القطري المقترح – الدروس المستفادة

٢٠- تأسيساً على الخبرة المكتسبة أثناء تنفيذ المشروعات العديدة التي يدعمها **البرنامج** وغيره من الجهات المانحة، هناك عناصر مشتركة برزت لوضع استراتيجية قادمة لأنشطة **البرنامج** في غواتيمالا: فالمعونة الغذائية ينبغي أن تستمر في التوجه نحو المناطق والمستفيدين المهددين بدرجة كبيرة بانعدام الأمن الغذائي، وينبغي أن تصاحبها استثمارات ومساعدات فنية دائمة لمساندة خطط العمل الفعلية، تلافيا لاعتماد المستفيدين على المعونة الغذائية. ولابد أن يكون للأنشطة أهدافا واضحة يمكن قياسها، وأغراضا محددة، وأن تشتمل على مشروعات تعتمد على المشاركة تضمن نتائج مستديمة. فالمعونة الغذائية أكثر تأثيرا عندما تعطى مباشرة إلى النساء، حيث أن لهن دورا قياديا داخل الأسرة في توزيع الموارد الغذائية. وينبغي أن توزع هذه المعونة أثناء فترات نقص الأغذية. كما أن التنسيق فيما بين المؤسسات وآليات تقدير النتائج، وإدارة نقل الأغذية وأنشطة الرصد والتقييم، كلها عناصر لا غنى عنها ينبغي أن توضع بدقة أثناء مراحل تصميم وتنفيذ البرنامج. كما ينبغي إعطاء مزيد من الاهتمام للأنشطة المتعلقة بتنمية إمكانيات المرأة، وتنظيم المجتمعات المحلية، ومشاركة الحكومات المحلية وتدخل المستفيدين في تصميم وتنفيذ وتقييم الأنشطة المختلفة. نظرا لقدرة الحكومة المحدودة

على الوفاء بالتزاماتها النظيرة، لابد من السعي إلى أحلاف ومشاركات جديدة مع الجهات المانحة لهم، والكيانات الأخرى العاملة في نفس هذه المجالات، والتي لها أهداف ومناهج عمل مماثلة.

أهداف وأغراض البرنامج القطري

٢١- الأغراض العامة – التي تتسق والسياسات والاستراتيجيات الأساسية **لبيان رسالة البرنامج** – هي مساندة جهود الحكومة في ضمان الأمن الغذائي للسكان الذين يعانون من الفقر المدقع، من خلال عملية لتدريب وتنظيم المجتمع المحلي تكفل التنمية البشرية المتكاملة.

٢٢- والأهداف هي: (أ) تحسين البنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية للمجتمعات المحلية التي تضررت من الحرب الأهلية، (ب) زيادة إنتاجية الأرض، (ج) تعزيز المنظمات المحلية، (د) زيادة فرص حصول المرأة على التعليم والتدريب للكبار.

المجموعات والأقاليم المستفيدة بما فيها أهم المناطق وأنواع المساعدات

٢٣- المستفيدون من البرنامج القطري هم من المزارعين والمزارعات الحديين الذين ينتمون إلى أشد الأسر الريفية فقراً، والذين ليست لديهم فرصة للحصول على أي قروض، وأغلبهم ممن تضرروا من الحرب الأهلية. وتتسم تركيبتهم الاجتماعية بانخفاض مستوى التنظيم الناجم عن نقص التعليم الرسمي. وسيتم اختيار المناطق المتجانسة من بين ١٥ محافظة و٧٦ بلدية. وكما يتبين من خريطة الفقر التي أعدتها **الأمانة العامة للتخطيط وصندوق السلام القومي وصندوق الاستثمارات الاجتماعية**، (فقد انضمت لهذه الخريطة) المناطق التي اعتبرتها الحكومة مناطق معرضة للكوارث.

٢٤- أهم القطاعات في البرنامج القطري هي: التعليم، والتدريب، وتنظيم المجتمعات المحلية، وإدارة التربة وصيانتها، وصيانة البنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية وتحسينها، وبخاصة في المناطق التي يسكنها العائدون، كما يتضمن البرنامج القطري أنشطة للوقاية من الكوارث الطبيعية.

٢٥- وستتم الأنشطة المختلفة بالتنسيق الوثيق، اتباعا لمنهج "العمل المنسق" في الأحواض الصغيرة، وسوف تبنى منازل جديدة في هذه الأحواض حيث تشارك المرأة في الأنشطة الإنتاجية. كما سيتم إصلاح البنية الأساسية الإنتاجية حول هذه الأحواض حيث تنفذ أعمال صيانة التربة.

التعاون مع منظمات الأمم المتحدة والجهات المانحة

٢٦- يتعاون **البرنامج** مع غيره من **وكالات الأمم المتحدة**، بتنسيق من المنسق المقيم للأمم المتحدة. وسيقدم **مركز المستوطنات البشرية في الأمم المتحدة** المساعدة الفنية في تصميم البنية الأساسية وإقامتها، كما تقدم المساعدات للمتضررين من الحرب بالتنسيق مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**. أما فيما يتعلق بالتنمية الريفية، فسوف ينسق **البرنامج** أنشطته مع **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة**، وكذلك الجهات المانحة الثنائية مثل: كندا، و**الاتحاد الأوروبي**، واليابان، وهولندا، وسويسرا. أما **منظمة اليونيسيف** فسوف تساعد في إنتاج سلع غذائية مُدعمة لأغراض التغذية. وفي ظل "إطار **الأمم المتحدة** للمساعدات الإنمائية، ينتظر أن يطرأ تحسن جديد على تنسيق أنشطة وكالات **الأمم المتحدة** المختلفة نتيجة

للبرمجة المشتركة. وربما طرأ ذلك بالفعل في المراحل الأولى من تنفيذ البرنامج القطري، حيث وقع الاختيار على غواتيمالا كواحدة من البلدان الأولى لتنفيذ هذا الإطار. كما ستساهم المنظمات غير الحكومية مثل: **منظمة كاريتاس، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، ومنظمة كير**، واتحاد المنظمات الإيطالية غير الحكومية في استكمال الطاقات الوطنية وتنفيذ مشروعات الغذاء مقابل العمل.

أنشطة البرنامج القطري

٢٧- يبين الجدول التالي الأنشطة الأساسية والتكميلية للبرنامج القطري.

الأنشطة الأساسية	الأنشطة التكميلية
١- إقامة البنية الأساسية في المناطق التي دمرتها الحرب الأهلية	١- تقديم المساعدات الغذائية لتأهيل العائدين والنازحين
٢- صيانة التربة والمياه، والزراعة المختلطة بالغابات لمز ارعي الكفاف في المناطق المتضررة	٢- الوقاية من الكوارث في المناطق المتضررة من التدهور البيئي
٣- التعليم الأساسي وتدريب النساء	٣- المعونة الغذائية للأطفال دون سن المدرسة وتعليم الأمهات وتدريبهن

موارد البرنامج القطري

٢٨- تقدر الموارد اللازمة لمخطط الاستراتيجية القطرية بنحو ٥٠,٧ مليون دولار. ويقترح البرنامج القطري موارد بنحو ١٥,٧ مليون دولار للأنشطة الأساسية و٤,١ مليون دولار للأنشطة التكميلية، وهناك مبلغ ٨,٩ مليون دولار مقدمة كمخصصات أساسية للمشروعات الجارية. ولن يتسنى تحقيق الأمن الغذائي إلا بزيادة الإنتاجية. ولا شك أن المساعدات الغذائية لمشروعات صيانة التربة وإعادة التشجير والتدريب سوف تمنع هجرة أعداد كبيرة من المستفيدين باتجاه الساحل الشمالي سعيا وراء ظروف معيشية أفضل. ويحتاج الأمر إلى مساعدات دولية لمساندة الحكومة والمجتمع المدني في الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها في اتفاقية السلام، إذ أن موارد الحكومة محدودة. وتتوقع حكومة غواتيمالا أن تحصل على موارد إضافية محلية بعد إصلاح النظام الضريبي بهدف زيادة مساهمتها في عملية السلام. وسوف يستخدم جزء كبير من هذه الإيرادات المتوقعة في الاستثمارات الاجتماعية (الصحة والتعليم).

تخصيص الموارد لأنشطة البرنامج الأساسية والتكميلية

٢٩- يرد تخصيص الموارد تفصيلاً في ملحق هذه الوثيقة.

التمويل المشترك (الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرون) وطاقة التنفيذ

٣٠- الحكومة هي المصدر الأساسي للتمويل المشترك في تنفيذ أنشطة **البرنامج**، فهي ستغطي تكاليف الموظفين، وتكاليف التشغيل، ونقل الأغذية وتخزينها ومناولتها، والمصروفات الرأسمالية. أما الأموال النظيرة لإصلاح البنية الأساسية الاجتماعية فسوف يقدمها البنك الدولي، و**المصرف الأمريكي للتنمية**، و**صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار**، و**مصرف أمريكا الوسطى للتعاون الاقتصادي**. أما مشاركة المنظمات غير الحكومية فتمول من الجهات الراعية لها مثل **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** و**الاتحاد الأوروبي**.

٣١- وتوجد طاقات التنفيذ على جميع المستويات من خلال الوزارات والإدارات الحكومية المعنية. ونتيجة لعملية اللامركزية، فإن الطاقات متوافرة أيضاً في أغلب المناطق الريفية.

عملية إعداد البرنامج القطري

٣٢- اتبعت عملية تقوم على المشاركة الكاملة عند إعداد مخطط الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري. فقد انعقدت مجموعة عمل وطنية في مرحلة مبكرة، وشارك فيها ممثلون لجميع المؤسسات الحكومية المعنية. كما عُقدت سلسلة من المشاورات الرسمية مع ممثلي الحكومة و**وكالات الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية، وممثلي البلدان المانحة، والمجتمع المدني. ثم نوقش مشروع البرنامج في **المجلس الوطني للأمن الغذائي** الذي يرأسه نائب رئيس الجمهورية. وقامت **الجمعية الوطنية الفنية للأمن الغذائي** بدور المجموعة الاستشارية. وقدم المكتب القطري في ما ناغوا (الخاص بأمريكا الوسطى والبحر الكاريبي) مساعدة قيمة، بدعم من مكتب أمريكا اللاتينية في مقر **البرنامج**.

الأنشطة الأساسية

النشاط الأساسي الأول: إقامة البنية الأساسية في المناطق المتضررة من الحرب الأهلية

٣٣- **التركيز الاستراتيجي** هنا على دعم السكان المعرضين لانعدام الأمن الغذائي، وبالأخص النساء، في المناطق الخطيرة ممن عانوا كثيرا من الحرب الأهلية، وتيسير حصولهم على البنيات الأساسية الاجتماعية والإنتاجية.

٣٤- **تحليل المشكلة**. يعاني ٨٣,٥ في المائة من سكان منطقة المشروع من الفقر. فحيازة الأراضي ليست بالمسألة السهلة، بل وتتسم بصغر المساحات (أقل من نصف هكتار). أما الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية فهو مسألة مثيرة للانزعاج. وما يحصده الفلاحون يكفي لإطعامهم لمدة سبعة أو ثمانية أشهر فقط، وهو ما يرغم صغار المزارعين على الهجرة إلى المناطق الساحلية الجنوبية ليحصلوا على طعامهم، والسعرات الحرارية والعناصر الغذائية الدقيقة التي يحصل عليها سكان هذه المناطق أقل بكثير من الحد الأدنى المطلوب، حيث الذرة هي الغذاء الأساسي. وفي أعقاب الحرب

الأهلية التي دارت في البلاد، أصبحت البنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية مُدمرة بالكامل تقريبا، بما لذلك من آثار ضارة على تنمية المنطقة، وبخاصة ما يتعلق بالأنشطة النسائية. فسوء البنية الأساسية الصحية يخلق مشاكل صحية في المجتمعات المحلية، كما أن نقص الطرق الفرعية يحد من انتظام التلاميذ في المدارس. وقد أدت عملية السلام والمصالحة إلى عودة أعداد هائلة من سكان غواتيمالا إلى بلدهم، واستقرت أسرهم في مجتمعاتها المحلية القديمة.

٣٥- **الأهداف والنتائج المنتظرة.** الهدف بعيد المدى من النشاط هو تحسين الظروف المعيشية للنازحين ومجموعات السكان الضعيفة التي استقرت في مناطق الحرب الأهلية[١]. أما الأهداف العاجلة فهي: (أ) تحسين البنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية في المجتمعات المحلية، (ب) المشاركة في الجهود المبذولة للحد من عجز الأغذية الموسمي، (ج) مساندة تنظيم المجتمعات المحلية.

٣٦- والنتائج المنتظرة هي:

(أ) ٣٠ ٠٠٠ مسكن يتم بناؤها أو إصلاحها، وتزويدها بمياه الشرب والمرافق الأخرى؛

(ب) شق ٣٥٠ كيلومترا من الطرق الفرعية، وإصلاح ٧٥٠ كيلومترا أخرى؛

(ج) إحياء ٥٠٠ هكتار من الأراضي بإقامة بنيات أساسية لصيانة التربة، وإعادة تشجير ٦٠٠ هكتار؛

(د) تنفيذ ١ ٠٠٠ مشروع لدعم الإنتاج؛

(هـ) بناء ١٥٠ مبنى اجتماعي؛

(و) تشكيل ٣٠٠ لجنة نسائية لتوزيع الأغذية.

٣٧- **دور المعونة الغذائية ووسائلها.** ستكون المعونة الغذائية المشتراة محليا بمثابة حافز لضمان مشاركة أفراد المجتمع المحلي في إقامة البنيات الأساسية، كما ستقدم تحويلا في الدخل للعمال المشتركين. وستكون بمثابة عامل حفاز لبرامج التنمية المحلية الأخرى لاستثمار الموارد في هذا النشاط، واستكمال الجهود التي تبذلها المجتمعات الريفية للارتفاع بمستوى معيشتها.

٣٨- **استراتيجية التنفيذ.** رغم أن مجتمعات العائدين ستكون هي المجال الرئيسي المقصود، فإن المساعدات ستقدم أيضاً إلى المجتمعات المحلية المجاورة. وستقام البنيات الأساسية بأسلوب "الغذاء مقابل العمل". وتبلغ قيمة الحصة الغذائية التي تقدم بهذه الطريقة ٨٨ في المائة من الأجر اليومي في الريف، وهو ٢,١٤ دولار ليوم العمل الذي يستمر ثمانية ساعات. وسينفذ هذا النشاط من خلال استبدال السلع و/أو شرائها محليا. وسيتم تحويل إحدى السلع (الذرة) التي يقدمها البرنامج إلى نقد في ميناء الوصول وستستخدم الأموال التي تجمع بهذه الطريقة بواسطة المنظمات النسائية التي ستقوم بشراء الأغذية محليا وتوزيعها على المشاركين وأفراد أسرهم.

٣٩- **المشاركون والفوائد المرجوة.** سيشترك في هذا النشاط ٤٠ ٠٠٠ نازح وعائد، لمدة ١٠٠ يوم في السنة، لفترة سنتين. ومدة المشروع خمس سنوات. وسيكفل البرنامج أن تُشكل المرأة ٢٥ في المائة على الأقل من المشاركين في مشروعات "الغذاء مقابل العمل".

---

(١) هيوهيوتنانغو، وسان ماركوس، وتوتونيكابان، والكويش، وسولولا، وتشيمالتنانغو، وفيرباز العليا، وفيراباز السفلى، والبتين.

الدعم والتنسيق وترتيبات الرصد والتقييم

٤٠- حددت الحكومة **الصندوق الوطني للسلام** كوكالة منفذة. وسيقوم الصندوق بمساعدة **اللجنة الوطنية لمساعدة اللاجئين والعائدين**، و**صندوق الاستثمارات الاجتماعية**، وبعض المنظمات غير الحكومية المختارة. وستقوم الوحدة المنفذة بجمع المعلومات الميدانية في إطار نظام الرصد والتقييم وإبلاغها إلى **البرنامج** و**الأمانة العامة للتخطيط**. وستقوم هذه الأخيرة بتحليل هذه المعلومات وتفسيرها من خلال الشبكات الوطنية للمعلومات ومتابعة المشروعات.

٤١- **تقدير التكاليف**. سيحتاج هذا النشاط إلى ٥٢ ٢٠٠ طن من الذرة قيمتها ٨,٩ مليون دولار. وستساهم الحكومة بمبلغ ٣٦,٦ مليون دولار كقروض من أجل تكاليف التشغيل والإمدادات والمعدات.

النشاط الأساسي الثاني: صيانة التربة والمياه وأنشطة الزراعة المختلطة بالغابات لمزارعي الكفاف في المناطق المنكوبة

٤٢- **التركيز الإستراتيجي** هنا على زيادة الإنتاجية من خلال تنفيذ أعمال صيانة التربة وإنشاء شبكات ري صغيرة لمزارعي الكفاف.

٤٣- **تحليل المشكلة**. في المناطق الريفية، يعيش ٩ من بين كل ١٠ أشخاص على زراعة مساحة صغيرة للغاية لا تعطي دخلا يكفي لسد احتياجات الأسرة. وأغلب هؤلاء السكان يمارسون الزراعية المعيشية المهددة بأخطار عديدة لينتجوا الحبوب الأساسية التي تغطي احتياجاتهم لمدة سبعة أو ثمانية أشهر فقط. وقد أدت أساليب الزراعة التقليدية، وانخفاض فترات إراحة الأراضي، والاستغلال الجائر، والرعي الجائر، وتدمير الغطاء الخضري في المناطق شديدة الإنحدار غير الصالحة للزراعة إلى تآكل التربة بشكل حاد. ونظراً للتدهور العام في الموارد الطبيعية واستمرار تفتيت الأراضي، لم تحدث أي زيادة في نصيب الفرد من الإنتاج. ونتيجة لذلك، تزايدت هجرة سكان الريف إلى المناطق الحضرية أو إلى المناطق التي تزرع محاصيل نقدية بحثا عن عمل.

٤٤- **الأهداف والنتائج المنتظرة**. الأهداف بعيدة المدى هي تغيير مسار عملية تدهور الموارد الطبيعية وزيادة الأمن الغذائي. أما الأهداف العاجلة فهي: (أ) زيادة الإنتاج والإنتاجية بصيانة موارد التربة والمياه، (ب) وقف تدهور البيئة بإعادة التشجير وممارسة الزراعة المختلطة بالغابات، (ج) تحسين الإنتاج الزراعي بإقامة مشروعات صغيرة للري.

٤٥- **والنتائج المرجوة هي**: (أ) إحياء ١٨ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية، (ب) بناء ٣٠٠ سد/خزان، (ج) تنفيذ شبكات ري صغيرة في ٢٥٠ هكتاراً، (د) بناء ٢٠ ٠٠٠ وحدة للسماد العضوي المخلوط، (هـ) تشغيل ١٠ ٠٠٠ مشتل أشجار أسرى، (و) تنفيذ ٧ ٠٠٠ نموذج للزراعة المختلطة بالغابات، (ز) إحياء ١ ٥٠٠ هكتار من الغابات، (ح) تدريب ١٢ ٥٠٠ مزارع على صيانة التربة وإعادة التشجير ونظم الزراعة المختلطة بالغابات.

٤٦- **دور المعونة الغذائية ووسائلها**. الوظيفة الأولى للمعونة الغذائية هي ضمان إمدادات كافية من الأغذية لأسر المزارعين أثناء فترة عدم الزراعة بحيث يتوافر لهم الوقت لتحسين مزارعهم.

٤٧- **استراتيجية التنفيذ**. ستتركز الأنشطة في أحواض صغيرة، حيث تنفذ بتنسيق وثيق مع النشاطين الأساسيين الأول والثالث، بهدف تعظيم الموارد المتاحة من **البرنامج** وغيره من الوكالات العاملة في ٢٠٠ مجتمع محلي من المجتمعات المقصودة. وستكون مشاركة المرأة على قدم المساواة – حيث تلعب دوراً قيادياً مع إتاحة الفرصة والموارد أمامها على قدم المساواة مع الرجل – عنصراً استراتيجياً هاماً. وسيكفل **البرنامج** أن تصل مشاركة المرأة إلى ٢٥ في المائة أو أكثر بين المشاركين في مشروعات الغذاء مقابل العمل. وسيساهم المستفيدون في تحديد الاحتياجات وإيجاد حلول للمشكلات، من خلال عملية تعتمد اعتماداً كبيرا على المشاركة.

٤٨- **المستفيدون والنتائج المرجوة**. سيشترك ٦٢ ٥٠٠ شخصاً في المتوسط في هذا النشاط لمدة ١٣٤ يوماً في السنة، ويحصلون على معونة غذائية لمدة ٣ سنوات. أما مدة المشروع فهي خمس سنوات. وسينضم مستفيدون آخرون إلى هذا النشاط تدريجيا. وينتظر أن يسفر المشروع عن زيادة في إنتاجية الأرض.

الدعم والتنسيق وترتيبات الرصد والتقييم

٤٩- المديرية العامة للخدمات الزراعية هي الوكالة المنفذة النظيرة لهذا النشاط، بدعم مالي وفني من **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**، وحكومة هولندا، و**صندوق الاستثمارات الاجتماعية**، وبعض المنظمات غير الحكومية. أما عمليات المتابعة والتقييم فستتم بواسطة هذه المديرية بدعم من **البرنامج** و**الأمانة العامة للتخطيط** من خلال الشبكة الوطنية للمعلومات ومتابعة المشروعات، وهي الشبكة التي ستقوم بتنسيق أعمال المتابعة والتقييم.

٥٠- **تقدير التكاليف**. ينوى البرنامج تخصيص خمسة ملايين دولار لتنفيذ هذا النشاط. وستساهم الحكومة بمبلغ ١,٨ مليون دولار من الأموال النظيرة.

النشاط الأساسي الثالث: التعليم الأساسي وتدريب المرأة

٥١- **التركيز الاستراتيجي** هنا على تحسين فرص حصول المرأة على دخل من خلال التعليم والتدريب. وستستخدم المباني الاجتماعية كمراكز للرعاية النهارية لتعطى المرأة وقتاً إضافيا للعمل المنتج.

٥٢- **تحليل المشكلة**. مع انتشار الأمية بين ٥٦ في المائة من النساء، أصبحت هذه النسبة أعلى نسبة في أمريكا اللاتينية. فالمهام المنزلية العديدة (بما فيها رعاية الأبناء) تقلل من فرص مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية والإنتاجية. وتعجز المرأة عن مساعدة أطفالها في أعمالهم المدرسية لعدم وجود الوقت والتعليم الأساسي عندها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرأة ليست أمامها فرصة لتحسين دخلها، بالإضافة إلى افتقارها إلى أية مهارات مهنية.

٥٣- **الأهداف والنتائج المنتظرة**. الهدف بعيد المدى هو تحسين فرص دخول المرأة إلى سوق العمل الرسمي. أما النتائج المنتظرة فهي: (أ) توفير التدريب والتعليم لـ ٩٠ شخصا يوميا، لنحو ٢٠٠ ٣ شخصا من الأمهات المشاركات في أنشطة التدريب، (ب) توفير الرعاية النهارية لأطفالهن دون سن السادسة في المباني الاجتماعية.

٥٤- **دور المعونة الغذائية ووسائلها**. يعتبر الطعام حافزاً ملائما للنساء الفقيرات على المشاركة في أنشطة التدريب أثناء أيام العمل، ولأطفالهن على التردد على المباني الاجتماعية. وستحصل المرأة على حصة أسرية لمدة ٩٠ يوماً في السنة مقابل انتظامها في الدورات التدريبية. أما الأطفال فسيحصلون على وجبة يومية عند الظهيرة لمدة ٢٤٠ يوماً في السنة على الأقل.

٥٥- **استراتيجية التنفيذ.** ستقوم "أمانة الرعاية الاجتماعية للسيدة الأولى" بتنفيذ المشروع من خلال المباني الاجتماعية. وستنظم دورة تدريبية للنساء بالاتفاق مع لجنة التعليم الوطنية والمنظمات غير الحكومية، وبعض المؤسسات الأخرى.

٥٦- **المستفيدون والنتائج المنتظرة.** المستفيدون المباشرون هم ٢٠٠ ٣ امرأة و٠٠٠ ١٧ طفل. أما النتائج المنتظرة فهي زيادة مشاركة الأمهات في العملية التعليمية لأطفالهن، وتحسين فرص دخول المرأة إلى سوق العمل.

الدعم والتنسيق وترتيبات الرصد والتقييم

٥٧- ستوكل مهمة تنسيق برنامج محو الأمية إلى اللجنة الوطنية للتعليم، وستقوم **وكالات الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية العاملة في أنشطة تتصل بالتعليم والتدريب بمساندة هذا البرنامج. وسيساعد البرنامج في إقامة أنظمة للرصد والتقييم، بينما ستتولى الوكالات الحكومية عملية الرصد والتقييم نفسها.

٥٨- **تقدير التكاليف.** سيُخصص **البرنامج** ١,٤ مليون دولار على امتداد خمس سنوات لتغطية ٧٩٣ ٣ طناً من السلع الغذائية. وستساهم الحكومة بنصف مليون دولار لتغطية تكاليف الموظفين والمعدات والصيانة ونقل الأغذية.

الأنشطة التكميلية

النشاط التكميلي الأول: تقديم المعونة الغذائية لبرنامج تأهيل العائدين والنازحين

٥٩- تشير تقديرات اللجنة الوطنية لمساعدة اللاجئين والعائدين إلى أن ٠٠٠ ١٠ لاجئ سيعودون إلى غواتيمالا في المستقبل القريب، وبناء على ذلك يتوقع البرنامج تخصيص مليون دولار من السلع الغذائية لمدة ٢٧٠ يوماً، يقوم العائدون خلالها بتطهير أراضيهم، وبناء مساكنهم والمرافق الأخرى، وتحسين الطرق الفرعية، وحصاد أول محصول. وستساهم الحكومة بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار. بينما سيواصل عدد آخر من **وكالات الأمم المتحدة** والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة للعائدين.

النشاط التكميلي الثاني: الوقاية من الكوارث في المناطق المتضررة من تدهور البيئة

٦٠- نظراً لتزايد عمليات قطع الأشجار والتوسع فيها، فإن العواصف المطيرة كثيرا ما تسبب فيضانات شديدة في المناطق الساحلية للمحيط الهادئ. كما أن فيضانات الأنهار تلحق أضراراً بالطرق والمساكن والأراضي الزراعية. ومناطق المنحدرات في أحواض الأنهار يسكنها صغار المزارعين الذين يستخدمون نُظم الزراعة التقليدية التي تسبب التدهور البيئي وبعض الكوارث التي تضر بالأراضي على جانبي النهر. وسوف يحصل المستفيدون على حصص غذائية لمساندة إنشاءات البنيات الأساسية الواقية (مثل السدود والمصاطب والحواجز الحجرية، الخ).ويكمل هذا النشاط التكميلي النشاط الأساسي الثاني ويتفاعل معه. ويقدم المعونة الغذائية إلى ٠٠٠ ٢٠ مستفيد. وتصل التكاليف الإجمالية إلى ١,٦ مليون دولار على امتداد خمس سنوات. وستساهم الحكومة بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار.

النشاط التكميلي الثالث: المساعدة الغذائية للأطفال دون سن المدرسة، وتعليم الأمهات وتدريبهن

٦١- طبقا للإحصاءات الرسمية لوزارة التعليم، فإن معدل رسوب الأطفال في الصف الأول من المدارس الابتدائية هو ٦٨ في المائة، وهو معدل أعلى منه في صفوف التعليم الابتدائي الأخرى. ويرجع ذلك إلى: (أ) نقص التعليم قبل سن السادسة، (ب) التعليم المحدود للآباء. ومن المهم للغاية توفير حافز لتسجيل الأطفال في المدارس الابتدائية. والأهداف الأساسية لهذا النشاط التكميلي هي: (أ) دعم جهود الحكومة لتحسين تعليم ١٧ ٠٠٠ طفل دون سن السادسة قبل التحاقهم بالمدارس الابتدائية، (ب) تحسين مستوى تعليم ٣ ٢٠٠ من الآباء في كل سنة لمدة خمس سنوات. والتكاليف التقديرية لهذا النشاط في حدود ١,٥ مليون دولار، منها ٣ ٧٩٣ طناً من الأغذية التي يقدمها **البرنامج**. وستغطى مساهمة الحكومة التكاليف المتعلقة بالموظفين والمعدات ونقل الأغذية التي ستكون في حدود نصف مليون دولار.

أهم المشكلات والمخاطر

٦٢- من المقرر خصخصة المديرية العامة للخدمات الزراعية والمعهد الوطني للتجارة الزراعية ضمن تنظيم وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والأغذية. وبناء على ذلك، قد تتعرض خدمات الإمداد لشئ من التأخير، وبخاصة أثناء المرحلة الانتقالية. وهناك عدد من البدائل بالنسبة للمعهد الوطني للتجارة الزراعية وردت في دراسة الإمداد التي أجريت في بداية عام ١٩٩٧.

٦٣- ورغم أن المديرية العامة للخدمات الزراعية قد اختفى نتيجة الخصخصة، فإن وزارة الزراعة ستواصل مسؤوليتها عن مساعدة صغار المزارعين، ولو بصورة إشرافية، وقد توكل الخدمات الإرشادية إلى المنظمات غير الحكومية، وربما أدى تخصيص الموارد إلى هذه الجهات المنفذة إلى تأخير تقديم المساعدات الفنية. ولكن الحكومة قد تستطيع – بإصلاح نظام الضرائب – أن تُدبر الموارد اللازمة للاستثمارات الاجتماعية بصورة تدريجية.

عملية إدارة البرنامج

التقدير

٦٤- سيجري تقييم الأنشطة المقررة تحت الإشراف العام للمدير القطري **للبرنامج** طبقا للإجراءات المعمول بها. وستنفذ الأنشطة المتعلقة بالتقدير والاستعراض والتقييم بالتشاور مع أمين التخطيط، ضماناً لمستوى مرتفع عند استعراض أنشطة البرنامج القطري.

تنفيذ البرنامج

٦٥- بناء على الخبرة السابقة، يمكن القول بأن الموظفين الوطنيين النظراء سيستطيعون – بشيء من المساعدة من موظفي المكتب القطري – أن يصيغوا خطط عمليات سنوية وأن يكتبوا تقارير عن سير العمل وتقارير ختامية، بالإضافة إلى قيامهم بأعمال الرصد التقييم، والإشراف على جوانب الإمداد المتصلة بتنفيذ المشروع.

٦٦- قد يحتاج المكتب القطري أثناء تنفيذ البرنامج إلى مساعدة في تخصصات محددة من جانب الخبراء أو الاستشاريين من وكالات **الأمم المتحدة** المتخصصة.

سلطات التنسيق والتنفيذ

٦٧- ستقوم **الأمانة العامة للتخطيط** باعتبارها حلقة الاتصال بين الحكومة والبرنامج بتنسيق المعونة الغذائية والأنشطة الأساسية للبرنامج القطري. والهدف من هذا التنسيق هو تحقيق أقصى فائدة من المعونة الغذائية، بتلافي الازدواجية. وقد أنشئت بالفعل وحدات إدارية لهذا الغرض. وتشرف على هذه الوحدات الوزارة المسؤولة، وهي تتكون من ممثلين من الوكالات المشاركة في النشاطين الأساسيين الأول والثاني. ويجرى الآن تشكيل **اللجنة الاستشارية للبرنامج** تحت إشراف **الأمانة العامة للتخطيط** كما ستضم اللجنة ممثلين عن **الشبكة الوطنية للأمن الغذائي والتغذية** و**المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذية**، والوزارات المعنية، والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية، والممثل المقيم **للأمم المتحدة** والمدير القطري **لبرنامج الأغذية العالمي**.

مشاركة المستفيدين، وخاصة النساء

٦٨- يحتل إدماج نهج المساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة الأساسية أولوية متقدمة في أهداف واستراتيجيات **البرنامج**. وعلى ذلك، فإن مشاركة المرأة في صنع القرار بهدف تحقيق الأمن الغذائي لأسرتها سيرد في مشروعات خطط العمليات السنوية. وطبقا للنشاطين الأساسيين الأول والثاني، فإن ٢٥ في المائة أو أكثر من المشاركين في مشروعات الغذاء مقابل العمل سيكونون من النساء، وأن ٢٥ في المائة على الأقل من أصول هذه المشروعات ستكون ذات فائدة مباشرة للمرأة وستدار بواسطتها.

٦٩- ومن المقرر القيام بعملية تقدير ريفي عاجلة بمشاركة أفراد المجتمع المحلي لجميع الأنشطة في مرحلة مبكرة التنفيذ. وسيقوم المستفيدون أثناء ذلك – بمساعدة الموظفين الفنيين – بتحديد احتياجاتهم المُلحة، والبحث عن حلول بديلة، وتحديد أو تعديل مؤشرات النتائج. وستسمح هذه العملية للمزارعين المنظمين بالمشاركة بصورة إيجابية في صياغة الأنشطة وتيسير تقييم نتائجها.

٧٠- وبالنسبة للنشاط التكميلي الثالث، فإن أغلب المستفيدين من النساء والأطفال. وستبذل الجهود لضمان حصول النساء على الخدمات الصحية والتغذوية، وعلى التدريب أيضاً، وكذلك نقل معارف المتدربات منهن إلى المستفيدين الجدد.

النتائج التكميلية

٧١- خططت الحكومة للمساهمة بمبلغ ٣٦,٦ مليون دولار من الميزانية العادية **للصندوق الوطني للسلام** لتنفيذ النشاط الأساسي الأول. وسيتم الحصول على هذه الأموال من المساهمات الخارجية في الصندوق الوطني للسلام ومن الاعتمادات الخاصة في **البنك الدولي** و**المصرف الأمريكي للتنمية** و**مصرف أمريكا الوسطى للتعاون الاقتصادي** من أجل مساعدة الحكومة. وستساهم الحكومة بمبلغ ١,٨ مليون دولار وبمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في النشاطين الأساسيين الثاني والثالث على التوالي. أما بالنسبة للأنشطة التكميلية، فإن المبلغ هو ١,١ مليون دولار، ليصبح مجموع مساهمات الحكومة ٤٠ مليون دولار.

٧٢- وتصل قيمة البنود غير الغذائية للنشاط الأساسي الأول ٢٨٠ ٠٠٠ دولار، و١٠٠ ٠٠٠ دولار للنشاط الأساسي الثاني، و٨٠ ٠٠٠ دولار للنشاط الأساسي الثالث. وستغطى تكاليف الدعم المباشر البنود غير الغذائية التي لم تورد للأنشطة حتى الآن.

نقل الأغذية

٧٣- تدخل السلع الغذائية إلى غواتيمالا عن طريق ميناءي سانتو توماس دى كاستيللا وكويتزال. وتحول السلع عند دخولها إلى الحكومة التي تقوم – عن طريق المعهد الوطني للتجارة الزراعية – بتسديد تكاليف التخليص الجمركي والتخزين في الميناء، والمناولة والنقل البري من ميزانيتها. وقد يشمل النقل البري التسليم عند نقطة البيع أو نقل السلع المشتراة محليا إلى نقاط التوزيع. وتقدر التكاليف الإمدادية للسلع بنحو ٤٨٠ كويتزال للطن.

ترتيبات تحويل السلع إلى نقد والأموال المتولدة عنها

٧٤- سيتم تدبير الأموال اللازمة للشراء المحلي بتحويل الذرة إلى نقد. ولن تتخذ ترتيبات تحويل السلع إلى نقد إلا بعد تحليل دقيق لضمان فعالية التكاليف. ومن أهم الاعتبارات: نوع الأغذية التي تُباع، والموسم الذي تُباع فيه. ومن الممكن أن تساعد البورصة الوطنية للحبوب والثروة الحيوانية في جعل هذه العملية أكثر شفافية وفى المحافظة على توازن الأسعار. ومع ذلك، إذا اتضح أن تحويل السلع إلى نقد ليس مرضيا، يمكن التفكير في استبدال السلع أو توزيعها مباشرة.

٧٥- يُنتظر تحويل ٥٢ ٥٠٠ طن من الذرة إلى نقد في إطار النشاط الأساسي الأول. والمكتب القطري هو المسؤول عن اتخاذ الترتيبات الإدارية والرسمية اللازمة، من أجل: (أ) تحديد فترات تحويل السلع إلى نقد، (ب) ترتيب اللوجستيات الخارجي الكافي، (ج) تحديد مسؤوليات وحدة إدارة النشاط التي ستتولى عملية تحويل السلع إلى نقد. وستودع المبالغ الناجمة عن ذلك في حساب بمصرف محلي بأفضل سعر للفائدة.

إعداد خطط العمل السنوية، وتخصيص الموارد

٧٦- تيسيراً لعملية تخصيص الموارد، ستُعد خطة عمل سنوية لكل نشاط بحيث تحدد الأنشطة التي ستنفذ، وعدد المستفيدين، والحصص الغذائية، وكميات الأغذية اللازمة، وآخر موعد لتسليمها. وتعتمد هذه الخطط من المدير القطري.

متابعة البرنامج والمراجعة

٧٧- الترتيبات المؤسسية. ستوكل مسؤولية المتابعة والرصد وتقييم النتائج إلى الوحدات الفردية لإدارة النشاط. وستشترك في ذلك **الأمانة العامة للتخطيط** عن طريق الشبكة الوطنية للمعلومات ومتابعة المشروعات. وسيتم تشكيل لجنة لتنسيق المعونة الغذائية وتقييمها، تضم ممثلين عن جميع المؤسسات ووحدات إدارة الأنشطة، وكذلك **المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذية**. وستقوم هذه اللجنة بجمع البيانات عن المشروعات التي تحصل على معونة غذائية. وستتولى الشبكة الوطنية للمعلومات ومتابعة المشروعات تنسيق أعمال هذه اللجنة، ضماناً لتوحيد معايير جمع البيانات الميدانية. وسوف تدخل هذه البيانات إلى قاعدة البيانات التي ستقوم الشبكة فيما بعد بتحليلها.

أهم المؤشرات، ونوع التقارير ووتيرتها

٧٨- سيتم تصميم وتنفيذ نظام لرصد وتقييم كل نشاط. وسيشمل هذا النظام: جمع البيانات الأساسية بأسلوب التقييم الريفي العاجل بمشاركة أفراد المجتمع المحلي، وتحديد الاحتياجات، ودراسة الحلول البديلة، وبرمجة الأنشطة وتقييمها. كما يتضمن المؤشرات التالية: الموارد، والعمل، والمخرجات، والنتائج، والتأثير. والمؤشرات الثلاثة الأولى يمكن قياسها كمياً، أما الأخيران فيقاسا كيفياً بتقدير أثر الأنشطة على المستفيدين. وسيشمل نظام الرصد والتقييم العناصر التالية: (أ) استخدام آليات لتيسير عملية البرمجة الشهرية، وربع السنوية، ونصف السنوية، والسنوية، (ب) تنفيذ شبكة معلومات لقياس سير العمل وما يتحقق من أهداف، وتحديد الصعوبات التي تعترض تنفيذ البرنامج القطري على أفضل وجه.

٧٩- **مؤشرات الإنذار المبكر**. للبرنامج القطري أولويات في المناطق المنكوبة التي تفتقر إلى البنيات الأساسية والتي بها درجة عالية من تدهور البيئة أو التعرض لخطر الفيضانات. وبالتالي، فإن من بين المستفيدين مزارعي الكفاف الذين يعيشون في مناطق مُعرضة بشدة للخطر. ومن المنتظر وضع نظام لتقارير الإنذار يُدار بمعرفة وحدة التنسيق الوطنية للحد من الكوارث مع وحدات إدارة الأنشطة، بهدف تلافي المشكلات الناجمة عن الجفاف، والفيضانات، والقطع الجائر للأشجار، والانهيارات الأرضية، وتدهور حالة الطرق، وخسارة المحاصيل بسبب الأوبئة الرئيسية.

٨٠- **ترتيبات المساءلة**. ستقدم كل وكالة منفذة حسابات سنوية مراجعة عن النشاط إلى البرنامج، على أن تشمل عمليات توزيع السلع تفصيلا. أما الأموال المولدة محليا فستودع في حساب مصرفي خاص بفوائد تديره الحكومة، أو **البرنامج** إذا طُلب منه ذلك، على أساس ميزانيات سنوية يتفق عليها الطرفان. كما سيُفتح حساب منفصل للأموال التي تتولد عن كل نشاط أساسي، وتدار هذه الحسابات بواسطة مدير النشاط. وستطبق الإجراءات المحاسبية البسيطة التي وضعها المكتب القطري **للبرنامج** في مسك حسابات هذه الأموال وتسجيلها وكتابة تقارير عنها. وستكون هذه الحسابات عرضة للمراجعة الداخلية الدورية بواسطة وحدات إدارة الأنشطة، وللمراجعة الخارجية السنوية، سواء على المستوى المركزي أو على مستوى الميدان.

تعديلات البرنامج واستكمال الأنشطة القطرية

٨١- سيتابع المكتب القطري للبرنامج عن كثب جميع الأنشطة التي يجرى تنفيذها، ويحلل التقارير الدورية، ويقوم بزيارات ميدانية، ويطلب معلومات من **وكالات الأمم المتحدة الأخرى** العاملة في المنطقة الجغرافية لنشاط ما. ويحلل المعلومات الآتية من الجهات المشاركة في التنفيذ، ويحصل على بعض المعلومات من المستفيدين مباشرة. وبعد أن يقوم **البرنامج** بتحليل هذه المعلومات، سيعد تقريراً لمناقشته مع **الأمانة العامة للتخطيط** وسوف يُدرج ملخص لهذه المعلومات في التقارير التي يرفعها المكتب القطري عن سير العمل.

٨٢- وبعد الانتهاء من صياغة الأنشطة التكميلية، سيبدأ تنفيذها بمجرد توافر الموارد وبمجرد أن تعطي الحكومة والمنظمات غير الحكومية – باعتبارهم شركاء في التنفيذ – معلومات كافية في خطاب الاستعداد تُبين فيه خطط العمل والموارد المتاحة للسنة الأولى من النشاط. وسيوافق المكتب القطري – بالتشاور مع مقر البرنامج – على بدء العمليات.

٨٣- في حالة حدوث أي طوارئ في المناطق التي يتركز فيها العمل، سيسعى **البرنامج** إلى إدراج المتضررين ضمن السكان المستفيدين، مستخدما في ذلك الموارد المخصصة لتنفيذ نشاط ما في تلك المنطقة. وفي حالة حدوث طوارئ حادة على نطاق واسع ستعلن الحكومة حالة الطوارئ في تلك المنطقة وتتقدم بطلب رسمي للحصول على معونة غذائية طارئة من **البرنامج** للأسر المنكوبة.

التقييم

٨٤- من المقرر عمل تقييم داخلي دوري لكل نشاط، بناء على المؤشرات التي سبق ذكرها. ينبغي تقدير التحسن الذي يطرأ على الأمن الغذائي، مع مشاركة المرأة، وتنظيم المجتمعات المحلية، وزيادة القيد في رياض الأطفال، وتحسن مستوى الإنتاجية، وتنمية المجتمعات المحلية. كما ينبغي تقدير طاقة الوكالات المنفذة، وتخصيص الموارد، والتنسيق فيما بين المؤسسات. ولابد أن تتم عملية التقييم بمشاركة كاملة من جانب الحكومات، وممثلي المستفيدين، والوكالات والمؤسسات الأخرى المشاركة في البرنامج القطري.

٨٥- سيكون هناك تقييم ختامي لكل نشاط عند انتهاء العمل فيه، بهدف تقدير تأثيره على المنطقة والقطاع. كما سيكون البرنامج القطري موضع تقييم رسمي مفصل في أوائل السنة الثالثة من تنفيذه (عام ٢٠٠٠)، بهدف تقدير تأثيره على المجموعات الضعيفة، بما فيها النساء والأطفال والفقراء. وستبرز الدروس المستفادة في جميع تقارير التقييم.

تفاصيل تكاليف البرنامج القطري لغواتيمالا ١٩٩٨ – ٢٠٠٢ (بالدولارات)

وجهة الصرف	النشاط الأساسي الأول	النشاط الأساسي الثاني	النشاط الأساسي الثالث	النشاط التكميلي الأول	النشاط التكميلي الثاني	النشاط التكميلي الثالث
عدد المستفيدين	٤٠ ٠٠٠	٦٢ ٥٠٠	٢٠ ٢٠٠	١٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٢٠٠
مجموع السلع (بالألف طن)	٥٢,٢	١٦,٥	٤,٠	١,٧	٤,٥	٤,٠
١٩٩٨	١٠,٤	٣,٣	٠,٨	١,٧	٠,٩	٠,٨
١٩٩٩	١٠,٤	٣,٣	٠,٨	–	٠,٩	٠,٨
٢٠٠٠	١٠,٤	٣,٣	٠,٨	–	٠,٩	٠,٨
٢٠٠١	١٠,٤	٣,٣	٠,٨	–	٠,٩	٠,٨
٢٠٠٢	١٠,٤	٣,٣	٠,٨	–	٠,٩	٠,٨

	تكلفة الطن	المجموع	تكلفة الطن	المجموع	تكلفة الطن	المجموع	تكلفة الطن	المجموع	تكلفة الطن	المجموع
السلع	١٣٢	٦ ٨٩٠ ٤٠٠	١٩٧,٢	٣ ٢٦٢ ٦٦٦	٢٨٧,٤	١ ٠٩٠ ٢١٨	٢٦٧,٤	٤٣٠ ٥٨٠	٢٠٠,٩	٩٤٢ ٢٣٣	٢٨٧,٤	١ ٠٩٠ ٢١٨
الشحن	٣٣	١ ٧٢٢ ٦٠٠	٤٩,٣	٨١٥ ٦٦٦	٧١,٩	٢٧٢ ٥٥٥	٦٧,٠	١٠٧ ٦٥٣	٥٠,٢	٢٣٥ ٥٥٨	٧١,٠	٢٧٢ ٥٥٥
النقل الداخلي والتخزين والمناولة								٩٩ ٦٠٣				
تكاليف الدعم المباشرة		٢٨٠ ٠٠٠		٤٢٠ ٠٠٠		٨٠ ٠٠٠		٢٠٣ ٢٩٦		٢٣٠ ٠٠٠		
تكاليف الدعم غير المباشرة (١٣,٩%)				٦٢٥ ٢٦٨		٢٠٠ ٥٤٥		١١٦ ٩١٧		١٩٥ ٦٨٣		١٨٩ ٤٢٥
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**		٨ ٨٩٣ ٠٠٠		٥ ١٢٣ ٦٠٠		١ ٦٤٣ ٣١٨		٩٥٨ ٠٤٩		١ ٦٠٣ ٤٧٤		١ ٥٥٢ ١٩٨
مجموع التكاليف التي تتحملها الحكومة		٣٦ ٦٠٠ ٠٠٠		١ ٨٠٠ ٠٠٠		٥٠٠ ٠٠٠		٣٠٠ ٠٠٠		٣٠٠ ٠٠٠		٥٠٠ ٠٠٠